›› الفصل الأول

الاستقلالية تبدأ بامتلاك ناصية المعرفة

«بالعلم تتطور الأمم وبمكارم الأخلاق ترتقي»

كان تعليمنا بسيطًا، لم يكن لدينا ما يشغلنا غير الدراسة وطلب العلم، ومعلمونا أكثر تفرغًا واهتمامًا بالتعليم، وكانت لهم مكانتهم في الدولة والمجتمع، ولا يمكن أن ينسى الطالب معلميه عندما يكونون قدوة له، خاصة أن دراستنا مؤسسة منذ نشأة الدولة على منظومة من القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية؛ ولهذا كان للعلم مكانة مهمة لدى الجميع، فقد اعتبر الإسلام العلم «فريضة»؛ دلالة على أهميته في حياة الأفراد والأمم، وأن العلم لا يتوقف عند عمر معين، وكذلك كانت مكانة المعلم تتعدى مسؤولياته التعليمية، إلى القدوة الحسنة والقيمة التربوية والتوجيهية؛ فقد كان معظم المعلمين والتربويين أصحاب رؤية وموقف وهوية، ومثالا للتضحية في أسمى معانيها؛ ولهذا كانوا أقرب إلى التوجيه والرسالة الربانية ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾ [المجادلة:١١].

لم يقتصر ذلك على معلمي المملكة وحدها، وإنما يتشارك في هذه الخاصية معلمو الخارج أيضًا، حيث كان أساتذة الجامعات التي تعلمنا فيها، علماء وخبراء وقامات كبيرة، يعتقدون أن الناجح من طلابهم، هو تعبير عن إمكاناتهم وقدراتهم، فقد خص الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بعض البشر بقدرات هائلة على التعليم والتربية والتهذيب، وهم في ذلك يتأسون بنبينا الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بقوله: «إن الله عز وجل لم يبعثني معنفًا، ولكن بعثني معلمًا»؛ فرسالة التعليم لا تستقيم مع العنف والبطش والتعالي

والكراهية، ولا أجد تعبيرًا أدق وأبلغ من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصف أهمية العلم وفضله:

ما الفَضلُ إلا لأهلِ العِلمِ إنّهُمُ ... عَلى الهُدى لِمَنِ استَهدى أدِلّاءُ

وقِيمةُ المرءِ مَا قَدْ كان يُحسنُهُ ... وَالجاهِلونَ لأهلِ العِلمِ أعداءُ

فَفُز بِعِلمٍ وَلا تَطلُب بِهِ بَدَلًا ... فَالناسُ مَوتى وَأهلُ العِلمِ أحياءُ

والعلم بالمفهوم الإسلامي، يقتضي أن تكون مقاصده ونتائجه خيرة وإنسانية وصادقة ونافعة للبشرية، فقد ربط الإسلام العلم بالقواعد الأخلاقية، وعده أداة للتطور والتنمية والسلام، ونهى الإسلام عن احتكار العلم وادعائه، بل دعا إلى إشاعته لهداية الناس؛ كي يستفيد منه الجميع، لا أن يحتكر ويصبح رهينة وجزءًا من التجارة، أو أن يوظف العلم لخداع الدولة والمجتمع، والتغرير بالأفراد، كالدراسات والتقارير التي ليس لها هدف أو معنى أو التي تتجاوز الواقع، وتلوي أعناق الحقائق طمعًا بجاه أو منصب أو مكسب.

فبالعلم تتطور الأمم وترتقي عن تخلفها وتتجاوز عثراتها، وفيه معاني القوة والعزة، وفي هذا يقول الشاعر العراقي معروف الرصافي:

إذا كان جهل الناسِ مدعاة غيّهم
فليس سوى التعليم للرُشد سُلَّم

ولهذا بدأت طالبًا وعدت معلمًا وأستاذًا جامعيًّا كما أملت ورغبت، واكتشفت أن الأمم الحية تنهض بقدر اهتمامها بالتعليم النوعي، وبقدر إشاعة التعليم وجعله في متناول الجميع، حيث كانت المجتمعات والأسر تحرص على التعليم؛ لأنه منجاة لها من التخلف والفقر، ووسيلة لتأمين متطلبات الحياة العصرية الجديدة، وقد قدر لي أن أنشأ في بيت محب للعلم والعلماء والتعليم.

لقد درست التمهيدية في مدارس القاهرة في مصر، عندما كان والدي يدرس الشريعة الإسلامية في جامعة الأزهر، كان عمري آنذاك خمسة أعوام، حيث أكملت عامًا واحدًا في رياض الأطفال، وانتقلت بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية، كان ذلك في أواخر الأربعينيات، وفي فترة الحكم الملكي لمصر، كانت مصر دولة قوية ولها مكانتها الدولية والإقليمية، وقوة صناعية ومالية، ومحطة للإشعاع الثقافي والحضاري والعلمي. واللافت للانتباه، والذي ما زلت أذكره حتى اليوم، هو لبس البذلة المدنية والطربوش التركي، كلباس (يونفورم) للطلبة، وكنا في حالة اندهاش كبيرة من التطور الذي كانت عليه مصر، حيث القطار الذي ينقل الركاب والبضائع وسكك الحديد، وأيضًا الهواتف الأرضية والعمارات الشاهقة، وطريقة مصر في الأعراس والأعياد؛ فهذه المناسبات لها خصوصيتها في مصر، ويعطونها اهتمامًا كبيرًا، تستشعره لدى كل مصري.

يعد والدي من مؤسسي التعليم الحديث في المملكة، فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمًا وقاضيًا ومعلمًا، وإمامًا وخطيبًا في المسجد الحرام بمكة المكرمة، وفي مسجد نمرة بعرفات، ورئيسًا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووزيرًا للمعارف، وبحكم إقامته في مكة المكرمة، درست الابتدائية في مدرسة الفيصلية هناك، والتحقت بالمعهد العلمي، حيث كانت فلسفة المعاهد العلمية تقوم بتركيز واضح على المواد الشرعية واللغة العربية، إلى جانب مواد العلوم والرياضيات، والدراسة في المعهد العلمي تشبه السنوات التحضيرية لدخول الجامعات، حيث كان في المملكة آنذاك عدد قليل جدًّا من هذه المعاهد، التي وصلت فيما بعد إلى ما يزيد على ٦٢ معهدًا علميًّا، حيث كان المعهد العلمي الأول قد افتتحه الملك المؤسس رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٩٤٩، وكانت هذه المعاهد نواة بناء الإدارة الحديثة، كما كانت معاهد الرياض اللبنة الأولى في وجود جامعة الإمام، وكذلك المعهد العلمي بمكة المكرمة الذي تأسس عام ١٣٤٥ / ١٩٢٦ ، وفي عام ١٣٩٦ هـ أمر الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتأسيس كلية الشريعة في مكة والتي هي نواة جامعة أم القرى.

وقبل التخرج، انتقلت إلى العاصمة الرياض؛ لأدرس في معهد أنجال جلالة الملك سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السنة الأخيرة من الإعدادية، وفيه أكملت دراسة الثانوية في القسم العلمي منه، وتخرجت في عام ١٩٦٠، حيث كانت حركة التعليم بسيطة ومحدودة، ولكنها كانت ناضجة، وكان من يقومون بتدريسنا من السعوديين والعرب قامات تعليمية وتربوية، كانت لهم هيبتهم، ومع ذلك كانت التربية وروح الانتماء محركين ودافعين لهم، همهم الرئيس كيف نتعلم ونتفوق رغم ندرتهم، وشح رواتبهم آنذاك، حيث كان لهم الفضل في الإسهام في تأسيس جيل سعودي كان له دوره الأبرز في الإدارة السعودية فيما بعد.

كانت بعثات التعليم قليلة، ومن حظي أني قبلت وزملائي في البعثة التعليمية للدراسة في الخارج، لم تكن تلك رغبة والدي ووالدتي، بل كانا يتمنيان أن أبقى قريبًا منهما، وإن كان لا مفر من ذلك، فأن أدرس في دولة عربية أو إسلامية قريبة، وكانت جامعة القاهرة هي الخيار الأمثل، ولكن الله ماض في حكمه ومشيئته، إضافة إلى خيارات وتوجهات القائمين على بعثات التعليم آنذاك، وكانت وجهتي إلى أمريكا، وفي جامعة تكساس تكنولوجي Texas Tech University هذه الجامعة التي أنشئت عام١٩٢٣، كان ذلك في الفترة ١٩٦٥-١٩٦٠، حيث أنهيت مرحلة البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي.

وعلى الرغم من أن الدراسة في أمريكا بالنسبة لجيلنا آنذاك تعد نقطة تحول رئيسة في حياتنا، إلا أن نقطة التحول الرئيسة في حياتي تبدو مختلفة جدًّا، فبعد أن وصلت الولايات المتحدة الامريكية، ومكثت هناك أكثر من أسبوعين، وجدت بأني أعيش في صراع بين أن أبقى وأكمل تعليمي وأحقق هدفي، وبين الاختلاف الكبير الذي تفرضة الحياة الجديدة، وبعد أيام قررت إبلاغ الملحق الثقافي آنذاك عمر أبو خضرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كي يعمل على تحقيق رغبتي بالعودة، كان عمري آنذاك ١٨ سنه، وكان

الملحق يحاول إقناعي بالبقاء، ولأن لا مجال للاتصالات آنذاك، فقد بعثت لوالدي برقية أبلغه فيها رغبتي بترك الدراسة والعودة.

لم يغضب والدي لقراري، بل حاول بحكمته أن يهدئ من مخاوفي، وأكد لي بأن القرار قرارك، وما ترغب به، وما يريحك، ولكنه لم يصدر حكمًا أو يوافقني على قراري، بل طلب مني إمهاله، إلى حين أن يصلني منه خطاب حول الموضوع يوضح لي فيه رؤيته، وقد انتظرت ذلك الخطاب بقلق، لأني كنت مصممًا على العودة، ولا أجد ما يبرر أو يستدعي بقائي بعد.

جاء خطاب والدي وبخط يده مكونًا من اثنتا عشرة صفحة، وضع فيها خلاصة خبرته وتجاربه، ومعرفته، كانت رسالة في المستقبل وشؤون الحياة، وفي التربية والحكمة، وحوار مع العقل والعاطفة أيضًا، كنت متلهفًا لهذا الخطاب، وكان بالنسبة لي خطاب الفصل فإما أن أنهي دراستي أو أستمر على مضض، وما أن قرأت خطابه، حتى شعرت براحة نفسية عميقة، وبقوة استثنائية غير معهودة، وعزيمة على مواصلة المسيرة، نقلتني من حال الى حال، شكلت لي تحولًا في الرؤية، وأكسبتني طاقة وعزمًا لا يلين في سبيل طلب العلم والمعرفة.

هذا الخطاب كان مفصليًّا في حياتي، ولولاه لعدت إلى المملكة، ولا أعلم إلى أين ستكون وجهتي فيما بعد، وكلما تذكرت تلك اللحظات، واستذكرت حكمة الوالد، اعترفت بأن هذا الخطاب كان مفصليًّا وتاريخيًّا في حياتي، فكثيرون هم اللذين لا يصبرون، وقلة هم الحكماء الذين بحكمتهم يضيئون وينيرون لك الطريق، ويمدونك بمعين الصبر والعزيمة، فالفرص في الحياة لا تأتي مرتين كما يقال، وهناك من أضاعوا الفرص بسبب الاستعجال أو رؤية ضيقة.

عندما سافرت، كان الرأي السائد أن أدرس موضوعًا له علاقة بالنفط، وكنت عازمًا حينها على دراسة هندسة البترول والمعادن، ولكن نظام الجامعة التعليمي

وسنتها التحضيرية، أسهما في تعديل توجهاتي، وأصبحت مغرمًا بدراسة الاقتصاد الزراعي، ولا أعلم سببًا آخر كان ملهمًا لي، غير أني اطلعت على معارف وعلوم مختلفة خلال تلك السنة، كبداية لمرحلة البكالوريوس، دفعت بي لتطوير معارفي وتغيير نطاق اهتمامي وتخصصي، من دراسة البترول إلى الاقتصاد الزراعي، رغم أن دراسة البترول لها مجال عمل متاح جدًّا في بلادنا، إلا أن المعارف والعلوم تلك وضعتني على طريق ومسار مختلف تمامًا؛ لأن بلادنا صحراوية في معظمها وشمسها حارقة، غير أن ذلك كان حافزًا مساعدًا لي على دراسة الاقتصاد الزراعي، لا بل إن خياري هذا كان يشبه حالة تحدٍّ، كان بعضهم من الأصدقاء والزملاء يحاول جاهدًا قدر الإمكان التأثير في خياراتي وثنيي عنها، وإبقائي في التخصص ذاته، قناعة منهم بأن من أفضل وأقصر الطرق إلى الوظيفة اختيار موضوع عليه طلب في بلادنا، حيث كان الخريجون من دراسات هندسة الطاقة والنفط والجيولوجيا -في ذاك الوقت- عددهم قليل جدًّا وإمكانات توظيفهم متاحة، وعليهم طلب في بلادنا التي بدأت تتوسع في مجالات الإنتاج النفطي، إلا أني أصررت على تغيير التخصص، وتحملت مسؤولية قراري، كانت لدي قناعة بأهميته، ولعل السبب وراء إصراري أني توقفت كثيرًا عند محاضرات في التاريخ الاقتصادي، أشارت إلى أهمية ومكانة الزراعة عند الأمم والحضارات والمجتمعات والدول التي قادت وسادت.

كان عليَّ أن أخطر الجهة المسؤولة عن الابتعاث، وكان القائمون على الجانب التعليمي يمتلكون صلاحيات واسعة، فعدد المبتعثين محدود، ومشكلاتهم معروفة، وقد طلبت تغيير التخصص، وقدمت لهم المبررات الموضوعية لأجل ذلك، وقد اقتنعوا كما يبدو لي على مضض، وهم يعتقدون أن تخصص البترول أفضل وأهم، وأخطروا وزارة المعارف آنذاك، وجاءت الموافقة لي على هذا التوجه الجديد، وللأمانة، فقد كانت العلاقة التي تربطنا بالدائرة الثقافية في بعثتنا الدبلوماسية وثيقة، وهناك شعور متبادل من الحرص والمتابعة والمسؤولية.

خلال دراستي الجامعية العليا، وتحديدًا مرحلة الماجستير من ١٩٦٥-١٩٦٧م، تباحثت كأي طالب مع الجهة الإشرافية لمناقشة موضوع دراستي ورسالتي، وكنت هذه الفترة ميالًا ومدركًا أهمية الأفراد ودورهم في العملية الزراعية قبل البدء بالمؤسسات، وكنت أعتقد أن تقدم الفرد زراعيًّا ركن أساس للتطور الزراعي والاقتصادي أيضًا، وظل سؤال «روبرت سي آلن» في كتابه «التاريخ الاقتصادي العالمي»: «لماذا تتمتع بعض دول العالم بالثراء الفاحش ويعاني بعضهم الآخر الفقر المدقع؟» [١] يلح عليَّ ويستدعي ثلة من التساؤلات، مثل: لماذا لا نفقه دورة الحضارات التي ظلت الزراعة بالنسبة لها سببًا في التحول والتطور الصناعي، وفي تأمين الأمن الغذائي؟ وطالما أن الحضارات تنتقل من البدائية ومن ثم الزراعة إلى العمران والصناعة كغاية لهذه الحضارات، فإن مهمة الدول والمجتمعات والعلماء والخبراء، تتمثل في إرشاد هذه المجتمعات وتوجيهها نحو تلك الغاية.طلبت مني جهة الإشراف طرح خطة رسالتي، وكان العنوان الذي تقدمت به ونلت موافقة المشرفين عليه هو: (الدخل الفردي كمعيار للتطور الاقتصادي). والدخل بالطبع يتحسن لعاملين: ذاتي متعلق بالأفراد وطبيعتهم ودوافعهم ورغباتهم واهتمامهم بالزراعة، وموضوعي متعلق بالسياسات الزراعية، ويكون الإنتاج معيارًا للتطور المتبادل، وقد درست خلال هذه الفترة تجارب دول ومجتمعات زراعية عديدة، وكيف أسهم التطور الزراعي في رفع معدلات الدخل لدى الأفراد، وكيف أحدث ذلك تحولًا شاملًا في إطار الدورة الزراعية متكاملة العناصر؟ وقد استنتجت أن الأفراد والإنتاج يتحركون في إطار الدورة الاقتصادية، وطالما كان المزارعون ليسوا جزءًا من هذه الدورة، فإن تطورهم سيكون بطيئًا وتقليديًّا، ولا مجال لإحداث التطوير الشامل إلا إذا أصبح المزارع والزراعة في جوهر العملية الاقتصادية، وأن تكون الزراعة جزءًا مهمًّا في القرار السياسي.

كان بعض الأكاديميين، وأنا مستغرق في طرح مسببات موضوعي، ينظرون إليَّ بشيء من الاستغراب، فكنت ألحظ ذلك في تساؤلاتهم حول المملكة ودول الخليج عمومًا، وأحيانًا أجد فيهم حماسة غير عادية؛ لأن ما أطرحه مخالف لقناعاتهم النمطية؛ فبعضهم لم يتصور مطلقًا أن يكون للسعودية شأن أو اهتمام بالزراعة؛ فالسعودية في نظرهم بلد صحراوي حار لا تصلح فيه زراعة، هم يرونها كذلك، وربما هناك من أراد ترسيخ تلك الفكرة لفترة من الوقت؛ لأن امتلاكنا القوة النفطية والقوة الروحية والقوة الاقتصادية المؤثرة أمر غير مرحب به من قبل بعض الدول؛ إذ يعطينا ذلك مساحة أكبر في التأثير، ويقلص هوامش التأثر والابتزاز.

كانت حالة الاستغراب تتراجع لمصلحة فكرة القبول بخطة دراستي، تزامن ذلك عندما بدأت سلسلة من النقاشات حول التاريخ الاقتصادي لحضارات المنطقة، وتحديدًا منطقة الجزيرة العربية، حيث كنت على قناعة تامة بأن الحضارات التي وجدت في هذه المنطقة، لم توجد وتتطور وتزدهر لولا وجود الزراعة والمياه.

كان لدي أسباب عديدة لاختيار هذا التخصص، حيث كنت أرى اهتمامًا ملحوظًا بالزراعة من قبل الحضارات والدول الغربية، وفي هذه الدول كانت الزراعة هي البداية لأي تطور، وظلت كذلك خيارًا رئيسًا لأي دولة أو مجتمع، كانت إستراتيجياتهم تضع الزراعة والأمن الغذائي في المقدمة، وكنت حينها أنظر إلى الأمور بطريقة معاكسة: ماذا لو ليس لدينا هذا النفط؟ وإلى متى سيبقى؟ كيف كان الآباء الأوائل يعيشون على هذه الأرض؟ وكيف كانت الجزيرة منطلقًا للعرب ولرسالتهم نحو العالمية؟

وعليه بدأ التفكير في الزراعة يسيطر على اهتماماتي؛ فالدول الصناعية رغم قوتها الاقتصادية والصناعية، تولي اهتمامًا كبيرًا بالزراعة، يأكلون ويلبسون مما ينتجون، حتى من لا يمتلك الثروات والمواد الخام يعمل على استيرادها وجلبها

من الخارج؛ ليعمل منها اقتصادًا آخر. كنت أرى الدولة التي تزرع تعيش في أمن واستقرار؛ فالاستقرار ليس أمنيًّا أو عسكريًّا فحسب، والأمن ليس في كثرة البوليس والشرط، وإنما الأمن الحقيقي في التصالح والاكتفاء الذاتي المتوازن، وفي الأمن الغذائي والمائي.

كنت أربط بين الدورة الاقتصادية الصغيرة وبين الدورة الأكبر؛ فهذه الإمبراطوريات والدول القومية، والصراعات الدولية، لم تحدث إلا لعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، الثورات الصناعية كانت نتاجًا لجانب من العبودية الجديدة، حيث كانت السفن تحمل الرقيق كما تحمل الأغنام والدواب للعمل في الزراعة والمناجم والمصانع؛ ولهذا كان «كارل ماركس» بتفسيراته المادية، يعتقد أن الثورة سيقودها العمال، غير أن التقدم التقني كان مغايرًا لأفكاره ونظريته، حيث احتاج التطور الصناعي والإنتاجي إلى ثلاثة أمور: أولًا موارد ومواد أولية، وثانيًا أسواق استهلاكية؛ وثالثًا جامعات ومختبرات علمية، فكان الاستعمار على دوراته المختلفة، قد أنتج علاقة قائمة على التبعية الاقتصادية، التي قادت إلى الاحتلال المباشر وغير المباشر للدول، وأسهم ذلك في تشويه دورات التطور الاقتصادي في بلدان عديدة من العالم، وما زلنا نلمس آثارها على هيئة نزاعات وصراعات وتوريط في الحروب وابتزاز واحتلال، وعليه صارت العلاقة تبعية بين المركزين الصناعي والإنتاجي، وبين الأطراف التي لا تملك السيطرة على مواردها، وأصبحت سوقًا استهلاكية لمنتجاتهم، ولكن دورة الحضارات لا تستقيم مع هذه الرؤية؛ فدوام الحال من المحال؛ ولهذا بزغ نجم ولاح في سماء الجزيرة العربية، فهم المعادلة، وعمل على تعزيز معالم قوته الذاتية القائمة على العلاقة المرنة بين ثوابت الدين ومتطلبات السياسة؛ لبناء دولة التوحيد المترامية الأطراف.

إلا أن خلاص الأمم يأتي عبر التعليم النوعي والمختبرات، والإيمان بأن هذه الأمة ولدت أمة وسطًا، وعليه فإن الفوارق العلمية بين المجتمعات والدول، هي برأيي فوارق في الاستقلال والإرادة والسيادة؛ ولهذا فالأمم المتطورة علميًّا، هي دول تحررت من حجم الضغوط الخارجية التي تتعرض لها؛ ولهذا أصبح العلم طريقًا للتحرر الوطني الحقيقي، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في ضوء إستراتيجيات ونفس طويل، عبر برامج الابتعاث والتعليم المتخصص في الدول المتقدمة؛ حتى يأخذ كل من التعليم والإدارة دورته في الحياة، بالاستفادة من الخريجين العائدين للعمل في الجامعات والجهاز البيروقراطي للدولة، وعبر الحواضن الحقيقية للتقنية والعلوم والإدارة.

وعلى الرغم من أن العلوم التي كنا ندرسها كانت مختلفة بعض الشيء عما هي موجودة عليه في دولنا، إلا أن إمكاناتهم العلمية والمعرفية والبحثية والمخبرية كانت استثنائية ومدهشة؛ فقد استقرت جامعاتهم ومعاهدهم ومختبراتهم منذ زمن بعيد، وأصبح لديهم آليات تعليمية وبحثية متطورة، ومن يقوم بالتعليم لديهم تجاربهم وخبرتهم الكبيرة، ليس في التدريس الأكاديمي فحسب، وإنما في جوانب الحياة العملية، بعضهم كان يعمل استشاريًّا في مؤسسات أممية تعنى بالزراعة والغذاء، وبعضهم كان في الشركات الزراعية العملاقة، وآخرون كانوا في المختبرات والأبحاث الزراعية المتطورة، وأزعم أن هؤلاء الأكاديميين أعطونا خلاصة وعصارة فكرهم ومعارفهم، وقد كانوا على اطلاع كبير بالمناخات العالمية والجغرافيا الزراعية، وجغرافيا الأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها، والإدارة والسياسات والإستراتيجيات الزراعية.

عندما واصلت دراسة الاقتصاد الزراعي، كنت وحيدًا بين الطلاب الأجانب، وتحديدًا من دول الخليج العربي، كان أقراني يدرسون الهندسة والطب والعلوم على

اختلافها، إلا أنا فكنت مختلفًا عنهم، كانت الأسئلة تطاردني في كل مكان حول هذا الاختيار العجيب، وأكثر نظراتهم تأثيرًا كانت تلميحًا لا تصريحًا، وبعضهم كان يرمقني بطرف عين، متندرًا «زراعة وفي السعودية»، شيء غير مصدق في تلك الأيام، غير أني كنت واثقًا ومؤمنًا بأن الزراعة تشكل جوهر الأمن والاستقرار والمستقبل لأي أمة أو شعب، وجوهر الأمن وفقًا لـ «روبرت مكنمارا»، في كتابه «جوهر الأمن» The Essence of Security: «يعني التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة [٢]»، وأن «الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل». [٣]

عندما تتعرض الشعوب للمجاعات والأمراض والحروب ونقص الموارد، وعندما يدهمها التصحر وانقطاع سبل الاتصال، وعندما لا تفي دول العالم بتعهداتها معهم، تكتشف هذه الدول والمجتمعات أهمية صناعة الأمن، الأمن بمفهومه الشامل وعلى رأسه الأمن الغذائي؛ فالشعوب التي تزرع وتنتج لا تخاف الحصار مهما كانت أسبابه ودواعيه؛ فهي تمتلك القدرة على المقاومة والصمود، وعليه فإن على هذه الدول والمجتمعات معرفة أسباب قوتها الذاتية دائمًا والمحافظة عليها، وأسباب قوتها الخارجية وصيانتها باستمرار، وأيضًا معرفة معالم ضعفها ومعالجتها، وأن تعمل لأجل تحقيق معناها الحضاري.

ولعل إحساس المجتمعات الغربية وإدراكهم قيمة الأمن بشكله المادي، هو ما أسهم في صناعة الفروقات بيننا وبينهم من الناحية العلمية، وأوجد فجوات كبيرة لا مجال لسردها أو سدها، دون وجود حواضن علمية حقيقية؛ فقد قطعوا أشواطًا من التقدم العلمي والمعرفي والاجتماعي والصناعي، وعليه ما زلت موقنًا بأن التطور والتحضر والتقدم لا يمكن لهذه الثلاثة أن تحدث في بلادنا أو أي بلد آخر، ما لم

نقطع شوطًا حقيقيًّا في التربية والتعليم، فنهضة التعليم واستقلاليته بالنسبة لي تعدُّ نهضة أمة، وانهياره كذلك، إذ إن الفارق في العلوم فارق في استقلال الإرادة؛ فالدول عندما تظل متخلفة، تظل تعيش على هامش الأمم والمجتمعات الأخرى، وعلى عطايا الآخرين وهباتهم وحسناتهم ومنحهم وصدقاتهم، ولا توجد هبات لغايات إنسانية إلا ما رحم ربي، بل هذه الهبات في العادة لها ما بعدها دائمًا، وأقلها تشويه عمليات التنمية وإعاقتها.

ومع ذلك، ورغم ما لازمني تلك الفترة من عوامل مساعدة على الإحباط وتثبيط الهمة، إلا أنني كنت ازداد قناعة بصحة اختياري لهذا التخصص، وأن المحفزات التي كانت تأتيني من قبل أساتذتي داعمة لي؛ ولذلك بقيت مؤمنًا بضرورته وأهميته، وتضاعف الأمر عندما دخلت مرحلة الدكتوراه في جامعة أدنبره في بريطانيا ١٩٦٧ وأنهيت برنامج الدكتوراه في عام ١٩٧٠، حيث آثرت الانتقال من أمريكا إلى بريطانيا لرغبتي أيضًا في تغيير طريقة التفكير ومنهجيته، إضافة إلى كون المدرسة البريطانية جادة وملتزمة ونظامية وعريقة، فهي تقف على قاعدة تاريخية ضخمة وصلبة من الأساليب والإجراءات والمعارف والعلوم والممارسات، فقد ظلت بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وقد تحكموا في دول وشعوب مختلفة الثقافات والمزاجات، وفي جغرافيا بشرية واقتصادية وسياسية متنوعة، ومزاجهم الفكري والثقافي والسياسي هادئ ورصين لأبعد الحدود، وكان اختياري جامعة أدنبره University of Edinburgh؛ لأنها من الجامعات العريقة والشهيرة في بريطانيا، فقد أسست عام ١٥٨٣م، فهي من الجامعات المرموقة آنذاك، ولديها تخصص في الاقتصاد الزراعي، وفيها قامات وخبرات علمية وأكاديمية عالية، جالت مختلف دول العالم، وظلت ذات مستوى عالمي وفقًا للتصنيفات المعتمدة للجامعات، وهي الجامعة التي خرجت عددًا من الشخصيات في التاريخ الحديث والمعاصر من علماء ومفكرين وفلاسفة وسياسيين واقتصاديين ومؤرخين وأدباء، مثل: تشارلز

دارون، وألكسندر غراهام بيل، وجيمس كلارك ماكسويل، ووليام رانكين، ومايكل عطية، وآخرين كثر على اختلافهم، أو اختلافنا معهم.

كان موضوع أطروحة الدكتوراه: (دور القطاع الزراعي في تطور الاقتصادات الدولية)، وكان جوهر الأطروحة مبنيًّا على مجموعة الأهداف التنموية المترابطة، وذات العلاقة بالاقتصاد الزراعي، ولكن طلب مني أن تكون الدراسة ذات علاقة بالواقع، من خلال ما يعرف بـ Case Study، ولم أجد أفضل من أن تكون السعودية هي الحالة التي أدرسها في هذا الجانب، وللمرة الثالثة وكسابقاتها في المراحل الدراسية الماضية، دخلت في دائرة الاستهجان مجددًا، عبر أسئلة ظلت تطاردني، مفادها: هل لديكم غير النفط ورمال الصحراء في السعودية؟! ومع ذلك اعتمدت على المسوحات الدولية، والمؤسسات الدولية والعربية المعنية بالاقتصاد الزراعي، وأيضًا معلومات حول الزراعة في السعودية، والتاريخ الزراعي للحضارات القديمة، والتي كانت بدائية آنذاك، لكنها كانت تبشر بوجود إمكانية لاقتصاد زراعي موازٍ للقطاع النفطي، ولكن ما لفت اهتمامي وضاعف من عزيمتي، أني وجدت عددًا من المصادر البحثية التاريخية لعصور سحيقة، تؤكد أن الجزيرة العربية ـ ولأوقات قريبة ـ كانت واحات خضراء، وفيها دلالات وإشارات كبيرة على التوطن البشري، وتجارات مع مختلف مناطق العالم الحيوية آنذاك.

ومع ذلك، وبعد أن انخرطت مجددًا في دراستي، والتقيت عددًا من الخبراء والأكاديميين، بدأت الصورة تتكشف وتتضح لدي بشكل أزهى وأدق مما مضى؛ فكثيرة هي المعلومات المغلوطة عن اقتصادات الدول وثرواتها، كان هدفها الرئيس إبعادها عن استثمار هذه الموارد، أو الحيلولة دون طرقها لهذه المجالات؛ لأن هناك رغبة بأن تبقى عوامل التبعية الاقتصادية قائمة؛ ففي تلك الفترة كان هناك صراع بين الاقتصادات الدولية الحاكمة (الرأسمالي منها والاشتراكي)، وهذه التبعية

كانت عنيفة أحيانًا عندما أصبحت تجارية ومالية وثقافية، وصولًا إلى الاقتراض والديون والفوائد، والتي أثرت سلبًا في الاقتصادات العربية ودول العالم الثالث عمومًا، وأصبحت من عوائق التنمية بدلًا من تطويرها، إضافة إلى الفساد الإداري الذي رافق تلك الحقب في بلاد مختلفة، وحكم هذه القطاعات؛ ما أسهم في تعطيلها وجعلها خارج السياق التنموي الشامل، وبذلك وقعت الدول أمام حالة عجز وفشل تنموي، حيث أصبحت تستورد الغذاء والدواء وجميع السلع من الخارج، ومخلفات الإنتاج في تلك الدول، وبعضه – مع الأسف – لا يصلح للاستهلاك البشري، وأحيانًا الحيواني، ويأتيك من يثبط الهمم ويحطم أي أمل بأننا لسنا بحاجة إلى الإنتاج الزراعي؛ لأن بإمكاننا أن نستورده بأرخص الأثمان.

كانت هذه معادلة ورؤية قاصرة لمنظور الأمن الغذائي الذي تسعى إليه الدول والمجتمعات، ومن يشيع هذه الأفكار ويمارسها يعد –من وجهة نظري– شريكًا في جريمة اقتصادية بحق هذه الشعوب والدول، مثله كمثل الذي يقسم بأن التطور المادي لن يكون إلا إذا قبلنا القيم الغربية التي رافقت تطورهم المادي، رغم أن اليابان التي فهمت الغرب وتعلمت منه، وخضعت للاستسلام أمام سلطة القوة والثقافة الأمريكية، إلا أن إمبراطور اليابان وقبل توقيع وثيقة الاستسلام، اشترط بأن يكون ذلك شريطة ألا يتدخل الأمريكان في التراث والثقافة اليابانية، وظلت الرأسمالية اليابانية ذات نكهة ثقافية خاصة، في حين تتراجع الثقافة الليبرالية المتوحشة اليوم، حاملة على أكتافها الرغبة العميقة في البحث عن إنسانيتها المفقودة، حيث تعيش أمراض العزلة والفردانية والتفتت الداخلي.

لقد ظلت العلاقات غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب مثالًا فاضحًا لهذه التبعية، بين الدول التي أطلق عليها «المركز الرأسمالي ودول المحيط والهامش»، وكانت الدول العربية في صلب هذه الدول، وظلت هذه الاعتمادية شبه الكلية عاملًا

مؤثرًا تأثيرًا سلبيًّا في تحرر القرار السياسي، فمن دون إنتاج اقتصادي لا يمكن رفض هذه التعاملات المجحفة، ولا بد من أن يقرع الجرس؛ فكانت بلدان المنطقة تصدر الموارد الأولية بشكل جائر، وأحيانًا دون معرفتها أو إرادتها، وتستعيدها على شكل مواد استهلاكية، دون تأثير كبير في الدورة الاقتصادية بوصفها من المحركات الرئيسة للتطور الاجتماعي والسياسي.

أمضيت فترة دراسة مرحلة الدكتوراه بين الدراسة والأبحاث الجامعية، والزيارات الميدانية للشركات والمؤسسات الزراعية الكبرى في عدد من الدول الغربية، وكذلك مصانع الأدوية والأسمدة الزراعية، وقد اطلعت على كامل مراحل عمليات الإنتاج، حتى التصنيع الزراعي والسياسات والإجراءات والخطط الزراعية المحلية، والسياسات الزراعية في أوروبا وفي بعض دول العالم، وكذلك تمكنت من الاطلاع على عمل المنظمات والهيئات الزراعية الدولية، وتوقفت عند الإنتاج الزراعي والغذائي والحيواني في بعض الدول، وكيف نشأت تلك الدول وتطورت، وكيف أصبحت مؤثرة في الاقتصاد العالمي، وكذلك المؤتمرات الزراعية المتخصصة والنشرات الزراعية والجمعيات الزراعية المختلفة، وقد وجدت عالمًا مختلفًا، وآخر متخلفًا وتقليديًّا في مجمل أدواته الزراعية.

وما زلت مؤمنًا بأن الصروح العلمية والأكاديمية في هذه الدول، كان لها دور رئيس في هذا التقدم والتطور الاقتصادي؛ لأن مهمة هذه الصروح ليست تخريج الأفواج من الموظفين والكوادر البشرية للأسواق فقط، وإنما كانت مهمتها الرئيسة إنتاج أكبر قدر من العلماء والباحثين والخبراء، ليسهموا في بناء النهضة والعمران والحضارة والمستقبل.

ولهذا كانت هذه الصروح تأتي عادة ضمن أعلى درجات التصنيف الأكاديمي العالمي، الذي يتبع معهد التعليم العالي في جامعة شانغهاي جياو تونغ، الذي يضع

أسسًا محددة لقياس كفاءة الجامعات، تمثل فيه «جودة التعليم نسبة ١٠%، وجودة هيئة التدريس ٤٠ %، ومخرجات البحث ٤٠ %، وحجم المؤسسة [٤].

حاولت مرارًا أن أتوقف عند ميزانيات البحث العلمي في الجامعات العربية، ولكنني فوجئت كم هي ضئيلة، حيث لا يعطى العلم والعلماء الاهتمام اللازم، لسبب بسيط: أننا ما زلنا نعيش حالة عدم ثقة بقدراتنا وإمكاناتنا الذاتية على أن يكون لنا دور في هذا العالم، لا بل تتعزز الأفكار حول وجود من يعمل على إجهاض الفكر العلمي في البلاد العربية والإسلامية، وإشاعة الهزيمة النفسية، وتحميل حالة الفشل العلمي إلى الماضي، وأحيانا إلى الدين بالدعوة إلى التنكر له، واعتباره من الأسباب الرئيسة لشيوع التخلف، وعبر تحطيم تاريخ الأمة والنيل من رمزياتها وأسس وجودها، ودورها الحضاري والإنساني.

قد تكون ثمة مؤثرات ومؤامرات، لكن حتمًا هذه المؤثرات تنهار سدودها مع الاستقرار والتطور الاجتماعي والاقتصادي، وما زلت أرى أن هذا الكم من الخريجين غير المخطط لهم، الذين هم ليسوا ضمن دائرة الإنتاج ودورته، سيخرج من صلبهم مع الوقت العلماء الأجلاء في كل جانب، لن تبقى الأحوال على ما هي عليه، ولا بد أن يقيض الله لنا من يأخذ بأيدينا لامتلاك ناصية العلم؛ فالعلم ليس وجاهات اجتماعية، بل «إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه، فإذا أعطي المرء قلبًا حافظًا، ولسانًا لافظًا فقد استحق الذكر». [٥]

ولا شك أن دول العالم المتطورة التي تمتلك إرادتها الآن، حدثت لديها تراكمات كبيرة في البناء العلمي والمعرفي المؤسسي، لكنها تمكنت من تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعليه نرى أن هذه الدول تنفق على البحث العلمي أكثر مما تنفقه على البناء «الكونكريتي»؛ فوفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٥، « تنفق الولايات المتحدة ٤٨٧ مليار دولار سنويًّا

على البحث العلمي، وتتمتع باقتصاد يزيد إنتاجه القومي الإجمالي على ١٦ تريليون دولار سنويًّا، تليها الصين التي تنفق ٣٦١ مليار دولار، وتتمتع باقتصاد يزيد حجم إنتاجه القومي على ٨ تريليونات دولار، وتنفق اليابان ١٦٠,٦ مليار دولار على البحث العلمي، ويزيد إنتاجها القومي على ٦ تريليونات دولار، وتنفق ألمانيا ١٠٥ مليارات دولار سنويًّا على البحث العلمي، أما الهند فتنفق ٦٢ مليار دولار، فيما تنفق فرنسا ٥٧ مليار دولار، أما روسيا فتنفق ما يعادل ٤٥ مليار دولار، وبريطانيا ٤١ مليار دولار، والبرازيل ٣٨ مليار دولار». [٦]؛ فيما بلد مثل تايوان بلغت صادراته الخارجية عام ٢٠١٧ " ٣١٧,٣٩ مليار دولار أمريكي بزيادة ١٣,٢ في المئة عن العام السابق، وارتفعت الواردات بنسبة ١٢,٦ في المئة على أساس سنوي، وسجلت النسبتين أعلى معدل نمو خلال ٧ سنوات، حيث تبذل الحكومة التايوانية جهودًا حثيثة للحفاظ على استقرار وزيادة الناتج المحلي للبلاد الذي يبلغ ٥٣٠ مليار دولار أمريكي، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ حوالي ٣٧ ألف دولار، وهو رقم يتساوى مع نظيره لدى دول مثل ألمانيا والدنمارك وبريطانيا. [٧]

«ويعد اهتمام وتركيز تايوان على التعليم من أبرز السياسات والإستراتيجيات لبلد لا يملك كثيرًا من الموارد، ويقطنه أكثر من ٣٥ مليون نسمة، ولعل مؤسسات التصنيف الجامعية التايوانية Higher Education Evaluation and Development تعد من المؤسسات المرموقة عالميًّا، وهي مؤسسة تعني بتطور الجامعات العالمية، لتوظيف هذا التطور في جامعاتها، وأيضًا لتكون سلطة عالمية في التصنيف الجامعي بمواصفات عالمية " وتعتبر جامعة تايوان استنادًا إلى العديد من التصنيفات العالمية، واحدة من أفضل جامعات العالم، والأفضل من بين جميع مؤسسات التعليم العالي التايوانية، حيث تتكون الجامعة من ١١ معهدًا و٥٤ قسمًا، و٩٦ مدرسة دراسات عليا، و١٠٣ مدارس دراسات عليا و٤ مراكز بحث، وبلغ عدد طلابها أكثر من ٣٠٠٠٠

طالب، منهم نحو ١٧٠٠٠ طالب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى و ١٣٠٠٠ طالب في مرحلة الدراسات العليا. كما تنتج مدارس الجامعة نحو ١٠٠٠٠ ورقة بحث سنويًّا. وتلعب المرافق التعليمية والبحثية الشاملة في الجامعة دورًا مهمًّا في تقدّم تايوان ». [٨]

كما أن الجامعة ستعين «معهد لمتابعة تطورات واتجاهات البحث في المستقبل، يتكفّل بمهمّة التنسيق وإجراء التقييمات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الجامعة استخدمت شبكة جديدة من الإنجازات التكنولوجية والمعلومات، وأنشأت أنظمة متقدمة للتعليم عن بعد والتعاون في العلاج الطبي والاتصالات وغيرها، لإيجاد بيئة بحث شامل وتعليم أكثر تقدمٍّا». [٩]

بينما تحتل ألمانيا المركز الثالث في قائمة الدول التي تقدم أبحاثًا جديدة. وتبعًا لدراسة أعدتها «مؤسسة فراونهوفر للأبحاث العلمية»؛ فإن«العلماء والباحثين الألمان أقدموا على نشر أبحاثهم في عديد من المجلات العلمية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث احتل الباحثون الألمان (٨,٧ %) وتمثل هذه النسبة المركز الثالث بعد الولايات المتحدة (٣١,٧ %)، واليابان (١٠ %) من حيث عدد الأبحاث المنشورة لهم في مجلات علمية مرموقة». [١٠]

واللافت للاهتمام، أن الاتحاد الأوروبي بسبب المخاوف الأمريكية المستقبلية من تطوره واستقلاله، أعلن في حينه، «خططه لمضاعفة الميزانية المخصصة لدعم الأبحاث العلمية، لتصل إلى ٧٠ مليار يورو؛ وبذلك تصبح ثاني أكبر ميزانية في الاتحاد الأوروبي بعد ميزانية الزراعة». [١١]

ويدرك تمامًا من يلاحظ حجم المبالغ المرصودة للبحث العلمي، أن المستقبل واستقلالية الدول والمجتمعات وتطورها، أمور مرتبطة بحجم اهتمام تلك الدول بالبحث العلمي، وهذه الفروقات هي في اعتقادي، تمثل المسافة الحقيقية بين الحرية

والاستقلالية وبين التبعية والعبودية، وبين الماضي والمستقبل، فلا شيء يجعلك حرًّا مثل العلم واستخداماته وتطبيقاته الحقيقية، ولو سخرنا جزءًا من مواردنا من أجل البحث العلمي، لتجاوزنا الكثير من العثرات والعقبات التي نعيشها اليوم في معظم دولنا العربية والإسلامية، حيث أصبحت الدول تبادلنا النفط بالغذاء والدواء، كما حدث في العراق منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٣، عندما نظرت كل الدول إلى ثلاثة جوانب رئيسة في العراق، وهي الموارد الطبيعية المتعددة، والموارد البشرية المتخصصة، والجامعات والتعليم المتنوع، حيث كانت دول العالم تستنزف في ثرواتها المختلفة، وتحديدًا البشرية منها، وعندها بدأت عمليات سرقة العقول وهجرتها «brain drain»، واليوم تفتعل الحروب لإجبار هذه العقول على طلب اللجوء لهذه الدول، وتشويه صورة الإسلام في الوقت ذاته ووصمنا بالتخلف.

ولهذا كانت بلادنا العربية بيئة طاردة للعلماء؛ لعدم وجود حاضنة علمية أو جامعات بمواصفات عالمية، وبحث علمي حقيقي، حيث « يسهم الوطن العربي بـ ٣١ % من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب، وبنحو ٥٠ % من الأطباء، و٢٣ % من المهندسين، و١٥ % من العلماء النابهين. ويستقر ٥٤ % من الطلاب فى الغرب ولا يعودون لأوطانهم» [١٢] والسؤال: لماذا يحدث ذلك؟ وإلى متى؟ فالعالم يتغير، وكذلك جيوسياسية القوة تنتقل من مكان إلى آخر، ومن مادة إلى أخرى!

كان اهتمامي خلال الدراسة منصبًّا على تخصصي في الاقتصاد الزراعي، لكنني كنت أستطلع من خلال الدراسة، ما يعرف بالـ ECONOMIC-GEO الجغرافيا الاقتصادية لدول العالم، وكذلك جغرافيا الثروات ومصادرها، وكذلك جغرافيا القوة الاقتصادية، والدول التي تحتكر هذه الثروات والتي تستطيع من خلالها تعزيز مكانتها ودورها ونفوذها العالمي، في ظل حالة من الصراع والتنافس المحتدم والمحموم على هذه الثروات، حيث إن عددًا من الحروب التي حدثت كانت

من أجل هذه الثروات والموارد، والتي قد تحدث مستقبلًا تحت ذرائع واهية؛ فمرة لتدمير أسلحة الدمار الشامل، ومرة لإقامة الديمقراطية والحرية، وإشاعة قيم العالم الحر، مع أننا نتألم جدًّا بأن دولنا تنفق على الحروب والتسلح مئات المليارات، وتجدها تقصر عن ذلك بحق البحث العلمي والتنمية الحقيقية.

والجغرافيا الاقتصادية بحسب محمد رياض وكوثر عبد الرسول في كتابهما القيم «الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي»، تدرس «سطح الأرض بوصفه مُدخلًا من مُدخلات الاقتصاد، وتدرس الإنتاج الاقتصادي بمعناه الواسع، وبما له من ارتباط وثيق بالموارد وتوزيعها الجغرافيِّ والمكانيِّ» [١٣]، واليوم هناك جغرافيا اقتصادية افتراضية جديدة، مكانها العلم والمعارف والعلوم والمهن والتأهيل والتدريب؛ فهذا النوع غير العادي من البشر هم قيمة تحرك أي مكان راكد إن وجد البيئة الحاضنة له، من طرق ومواصلات واتصالات وخدمات وقوانين وتعليم ورعاية ومياه وزراعة وإنتاج وتفاعل حضاري وفكري وعلمي ومعرفي، واستشراف وتخطيط للمستقبل؛ فهذه أسس الحياة الجديدة لكل البشر.

ورغم تطور الاقتصادات الجديدة، إلا أن اقتصادات الأرض والمياه، ظلت دائمة وباقية ومهمة ومبهمة أحيانًا، ولا يمكن الاستغناء عنها، فلا يمكن للاقتصادات الافتراضية غير جلب المزيد من المال، بينما اقتصادات الأرض والماء، تؤسس للزراعة والثروة الحيوانية على اختلافها، واقتصادات الماء تؤسس لكل شيء حي، وقد لفت انتباهي علاقات الإنتاج المحلية، وعلاقات الإنتاج الدولية المعقدة، حيث اكتشفنا أن الدول التي لا تنتج تظل أسيرة الدول المنتجة، وترتبط بحركتها، ووجدنا أن أشد علاقات الإنتاج تأثيرًا في الأمن القومي، هو كل ما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي على وجه التخصيص.

في هذه الدول، قراءات إستراتيجية مبنية على الأرقام والمعطيات العلمية، تجعلها أكثر قدرة على استشراف المستقبل، وتجعلها تخطط لمصالحها بناءً على تلك المعلومات التي يخلصون لها، يشغلهم المستقبل كثيرًا، ويشغلنا الماضي أكثر، وكنت أرى صبرهم وجلدهم في البحث العلمي والمعرفي، في صدقهم مع أنفسهم ومع شعوبهم، بعضهم كان البحث العلمي بالنسبة له هو الهدف، غير أن بعضًا من الأكاديميين لدينا - مع الأسف - حوّل الأكاديمية إلى بروباجندا ودعاية، وكسب للشعبية خلافًا للمنطق، بينما في الغرب فالأمر مختلف جدًّا، لا يساوم أو يهادن الأكاديمي على الأسس والثوابت العلمية والمهنية لغايات إعلامية أو سياسية، فهو لا يهرب ولا يتحدث عن شيء ليس من اختصاصه، لا يصبح أداة دعاية وعلاقات عامة، لا يصبح حاكمًا يأمر وينهي؛ فهذه ليست من مهامه، لكن في عالمنا العربي -مع الأسف- أصبح عدد كبير من الأكاديميين يعمل لأجل الإعلام ويلهث خلفه، وفي الحقيقة أن البعض يهرب لتلك المساحة بسبب ضعف قدرته ومهنيته، وعدم القدرة على الإنجاز، فيما أصبح لدينا قطاع متخصص يمكن وصفه بقطاع «أعداء النجاح»، الذين يتهربون من الحقيقة ولا يستسيغونها، ويصنعون أخرى مزيفة تناسب ضعفهم وعدم قدرتهم على الإنجاز، وفي النتيجة نضحك على أنفسنا ونخرب أجيالنا القادمة، والسبب ضعف المساءلة والمحاسبة، وتراجع القيم الأكاديمية الناظمة.

وأكثر ما يثير القلق دائمًا النظرة التقليدية والتبسيطية للعلاقات الاقتصادية والاعتمادية الدولية، دون النظر إلى صراعات المصالح الطاحنة، أو الاطمئنان الزائف للعلاقات الدولية، بحجة أن العالم متشابك، وأنه لا مجال للاكتفاء ذاتيًّا، وبشكله الشامل، ونحن نعرف ذلك، لكن الحديث يدور عن السلع الأساسية وليست الكمالية، السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، قد تستغني عن الكماليات لبعض الوقت في ظروف معينة، لكنك لا تستطيع الاستغناء عن الأساسيات من الغذاء، وقد أخبرنا التاريخ الاقتصادي أن الضعف والتراجع والهوان، أو

التقدم والحضور والتأثير، مرتبطة بالإنتاج الاقتصادي والمعرفي، وكذلك التوطين والاستقرار، والإقامة والسكن وبناء الدول بدلًا من الترحل والتنقل، وقديمًا كانت الحياة والحضارة تنشأان على ضفاف البحار والأنهار، وكانت الصراعات على الماء والكلأ سببًا في تناثر قبائلنا وأسرنا ومجتمعاتنا واختلافها وائتلافها في مناطق جغرافية مختلفة.

حديثي عن الاستقلالية، سببه الرئيس أن ما نراه في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، من مساواة شكلية بين الدول والمجتمعات هي مساواة منقوصة، ومن يعرف بواطن الأمور يكتشف أن الدول التي لا تملك القدرة على الإنتاج تتأثر من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتتعرض للضغط الخارجي من الدول والمؤسسات والشركات والبنوك الدولية، وبعض الدول التي تمتلك إنتاجها، تتعرض للضغط أيضًا لكنها تستطيع أن تواجه هذه الضغوط، وتستطيع أن تفرض نفسها في إطار مجموعة من التفاهمات والمصالح، وتستطيع أيضًا أن تنوع خياراتها وبدائلها، ومع ذلك فإنها تحتاج إلى بناء أعمدة القوة المتعددة، وجعل البدائل حاضرة وجاهزة، فعالم العلاقات متغير ومتحول، وكثيرة هي الدول التي انتقلت بعلاقاتها من التعاون إلى الصراع، ومن الصراع إلى التعاون، وهذا يتوقف على قدرات صانع القرار السياسي والاقتصادي، الذي يستطيع أن يحرر نفسه من الضغوط، ويجعل علاقاته متنوعة ومتعددة، كي يحصل على امتيازات أفضل لبلده ومواطنيه، وكثيرة هي الأحداث التي مرت أمامي، جعلتني أتوقف أمام ضرورة امتلاك مقومات القوة الرئيسة وأن تكون سعودية، مثلنا مثل سائر الدول والشعوب والأمم، فمقومات القوة لدينا عديدة ومتنوعة، ومع ذلك علينا عدم الاطمئنان للآخر دائمًا مهما تشعبت وتنوعت العلاقات ووصلت إلى درجات إستراتيجية، وهذا لا يعني أن ننعزل عن العالم، لأن هذا غير ممكن، لكنّ هناك سلعًا إستراتيجية توليها الدول اهتمامًا غير عادي، مثل

الثروة الزراعية والحيوانية والمائية، رغم ما لديها من إمكانات وصناعات مدنية وعسكرية، تجعلها قادرة على تأمينها من السوق الدولية.

وفي ستينيات القرن الماضي، كنا نرى الفاقة والجوع والفقر، واليوم نرى البسط، والثروة والغنى، وكيف انتقلت الأحوال وتبدلت، وهي من طبائع الأمور، وكان الناس يتداولون أقوالًا ذات حكمة تعلموها نتيجة الصعوبات التي مروا بها، مثل «التدبير يثمر اليسير والتبذير يبدد الكثير» وقد رأينا كيف كانت عائلات وأسر غنية أمست فقيرة بسبب سوء الإدارة والتدبير، وأسر فقيرة أصبحت غنية بسبب حسن الإدارة والتدبير أيضًا، وكيف أن بعضًا من عائلاتنا ظل يعيش التوازن والكفاف، وكيف كنا قبل النفط ومع النفط، وكيف نكون بعده، وكيف كان التعليم متغيرًا رئيسًا في حياة السعوديين إلى جانب النفط، وكيف جاب أهلنا في الجزيرة العربية العالم، حتى وصلوا الصين، أهل دعوة وتجارة وعلم، وكيف وصلوا أبواب فرنسا وفيينا والأندلس، بينما نعجز اليوم عن تأمين الغذاء والأساسيات، وبيننا من يتنكر لهذه المكانة مدعيًا أنه ليس لنا من نصيب مساهم في الحضارة الإنسانية.

إن وزارة المعارف السعودية (التعليم) اليوم، كانت واحدة من الوزارات المهمة في نشر التعليم في بلادنا، وقد سميت فترتها بعصر نهضة التعليم وانتشاره، وكل ذلك تم خلال سنوات ليست طويلة، وأوجد التعليم تحولات مادية كبيرة في مجتمعنا، جاءت متزامنة مع إستراتيجية الابتعاث الخارجي، وعليه كان لا بد لهذا الكم من المتعلمين أن تكون له إفرازات وتحولات نوعية، ولكن هذه مسؤولية الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والمعرفية، حيث نجد أن شبابنا يتفوقون في الجامعات والمختبرات الغربية؛ لوجود بيئة بحث علمي حقيقية، أما لو عادوا لكانوا مجرد موظفين وكوادر تدريسية؛ ولذلك ما زلنا نرى ضرورة إعادة هيكلة الجامعات والمعاهد لأن تكون

مراكز بحث وتخريج علماء، بعدما أتخمنا بالخريجين، الذين بالكاد يجدون وظيفة، والسبب وجود هوة كبيرة بين التعليم ومتطلبات السوق.

الهند وتطور الإنتاج الزراعي

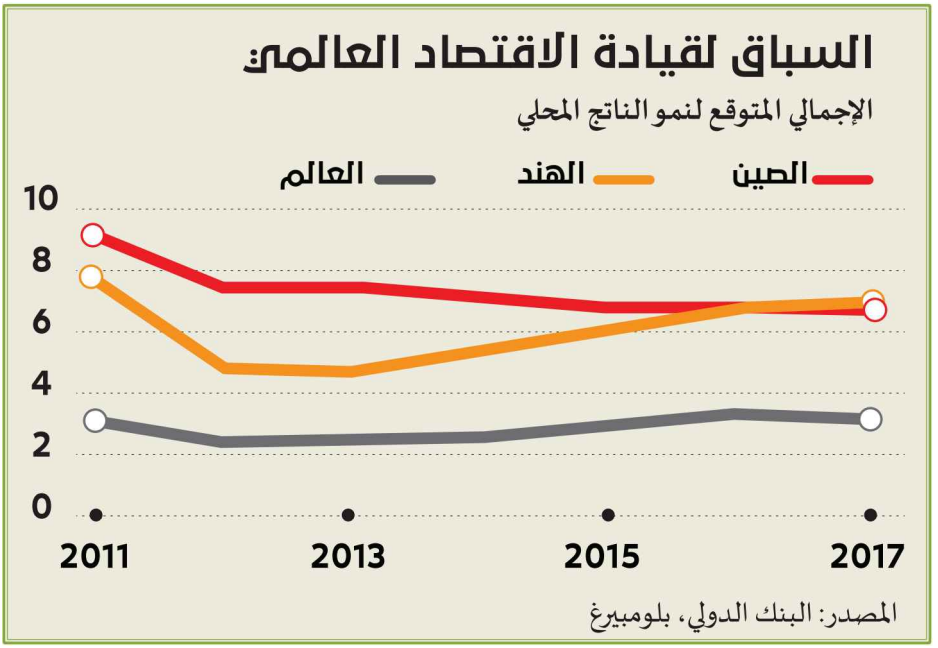

إن الاطلاع على تجارب الأمم في كيفية تسخير العلم من أجل التنمية والتطور، في مختلف المجالات، والتوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية، وأثره في تعزيز حضور هذه الدول إقليميًّا ودوليًّا، وبخاصة في المجال الإنتاجي والزراعي، مدعاة لدول العالم لسلوك طرق التطور، حيث يعد امتلاك الأمن الغذائي من الأسس الرئيسة لاستقلال الإرادة لهذه المجتمعات وتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، ولعل تجربة الهند في هذا المجال، توضح أهمية العلم والمعارف الزراعية ، في تطوير أدوات الإنتاج، وتعزيز قيمة الزراعة، وجعل الهند من الدول الرئيسة في تأمين الغذاء العالمي، رغم التعقيدات الاجتماعية والثقافية التي كانت تحول دون حدوث

تطور حقيقي في مجال الأمن الغذائي وبخاصة الحيواني منه، فالهند بلد كبير وفيه تعدد وتنوع ديني وقومي وعرقي، وتعداده السكاني يبلغ نحو ١,٣١١ مليار نسمة، وفيها نحو ١٤ لغة أساسية وما يقارب من ١٠٠٠ لغة ولهجة تقليدية وشعبية، وبعض معتقداته تحول دون تطوره الزراعي والإنتاجي، ومع ذلك كانت خطط التنمية الاقتصادية والتقنية والتعليمية بوابة الهند نحو المستقبل، حيث حلت الهند في المرتبة الثانية عالميًّا في مجال الإنتاج الزراعي، وتتطلع مستقبلًا لأن تتقايض ودول العالم الغذاء، وبخاصة القمح والخضراوات والفواكه، ولأجل ذلك بدأت عملية التخطيط الزراعي متزامنة والتطور في التعليم الزراعي والمجال التقني والأبحاث الزراعية، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على دعم صناعة الأمن الغذائي من الطعام، وأولت اهتمامًا أكبر بمختلف وسائل الإنتاج، وعمليات التطوير الزراعي، وبخاصة البذور الوراثية والزراعية المحصولية المركبة والمخصبات الزراعية وأنظمة الري الحديثة، والاستزراع السمكي، وتطوير مراعي الثروة الحيوانية، والاهتمام الأكبر بزراعة الأرز والقمح.

ويعد معهد الأبحاث الزراعية الهندي بنيودلهي المعهد القومي الرئيس للأبحاث والتعليم والإرشاد في مجال الزراعة، وهو من "أقدم المؤسسات التعليمية، حيث تم إنشاؤه في عام ١٩٠٥. وكان المعهد أول معهد للأبحاث التعليم والإرشاد على نمط نظام «لاندغرانتكولن» في الولايات المتحدة" [١٤] حيث يوجد في الهند نحو ٦٠ جامعة تقدم مواد دراسية ذات صلة بالزراعة وعلوم أخرى من بينها زراعة الغابات والطب البيطري وإنتاج الألبان والمزارع السمكية، فيما تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الهند أكثر من ٥٠ في المئة من أراضيها في مقابل ١١-١٢ في المئة على مستوى العالم؛ كما أن معظم أحوال المناخ الرئيسة في العالم متوافرة في الهند، إضافة إلى وجود ما يقرب من ٨٠ في المئة من ٦٠ نوع تربة مختلفة حول العالم في الهند، ناهيك عن وجود الأسواق ووسائط النقل المختلفة، وحديثًا تم تطوير شبكات

الطرق، وأضافت الاتصالات الجديدة طريقًا جديدًا للتسويق المحلي والدولي، أسهم وأثر في تحسين نوعية وطريقة العرض والتسويق بمواصفات عالمية.

وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٧ فقد "نما الاقتصاد الهندي بمعدل ٤ , ٩%، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٥ تريليون دولار بحسب البيانات الرسمية لعام ٢٠١٦،حيث بلغت صادرات الهند ٤٦٥ مليار دولار؛ منها ١٥٥ مليارًا في البرمجيات، وظلت الهند والصين لسنوات طويلة تسيطران على ٨٠% من الغذاء العالمي، حيث تطمح الهند لاستعادة هذا الدور الحيوي، حيث إن التطور الزراعي أسهم بشكل كبير في نهضة الاقتصاد الهندي، إذ تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونًا احتياطيًّا من الحبوب وصل عام ١٩٧٩ إلى ٢٠ مليون طن، وارتفع عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٣٠ مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧ وزادت مساحة الأراضي المزروعة من ١١٨,٧ مليون هكتار عام ١٩٥١ إلى ١٤٠,٢ مليون عام ١٩٧٠، ثم إلى ١٤٢,٢ مليون عام ١٩٩٠، وزاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من ٥٠,٨ مليون طن عام ١٩٥١ إلى ١٧٩,١ مليونا عام ١٩٩٤" [١٥]

ومع تولي مانموهان سينغ منصب رئيس وزراء الهند (٢٠٠٤-٢٠١٤) الذي شغل منصب وزير المالية آنذاك الهندي في حكومة ناراسيماراو (١٩٩١-١٩٩٦)، وتولي بيتشيدامبرام وزارة المالية، إلى جانب "مونتيكسينغ أهلواليا" الذي شغل منصب الرئيس المفوض للجنة التخطيط القومي، ما يسميه الإعلام الهندى "فريق الأحلام الاقتصادي". حيث بدأت الهند هيكلة اقتصادها مع حكومة راجيف غاندي وتم بقوة في عهد حكومة سينغ، حيث تم الانتهاء من مفاهيم الاشتراكية الاقتصادية التقليدية، وتم اعتماد سياسات وخطط اقتصادية تسمح بالحد من الصدمات التي لا يتحملها الاقتصاد الهندي الضعيف آنذاك.

أكبر خمس قطاعات إنتاج زراعي في الهند

السوق الأساسية	النسبة المئوية للمدخول النقدي	القطاع
محلي وتصدير	٣٤ %	الحبوب والحبوب الزيتية (الحنطة، الحنطة القاسية،الشوفان، الشعير، rye، بذرة الكتان، canola ، حب الصويا،والذرة)
محلي وتصدير	٢٧ %	اللحوم الحمراء — الماشية (لحم البقر، لحم الخنزير، لحم العجل، ولحم حمل)
محلي	١٢ %	معامل الألبان
محلي	٩ %	البستنة
محلي	٨ %	الدواجن والبيض

في هذه الفترة أعطي القطاع الخاص دوره الحقيقي في التنمية الاقتصادية، وأصبح قاطرة للاقتصاد والعمود الرئيس لنمو الناتج القومي الهندي، وتوسع الكثير من الشركات الهندية، وأصبح القطاع الزراعي والحيواني والسمكي على رأس أولوياتها.

لقد كان للتعليم دور رئيس في التنمية والتحول الاقتصادي، حيث يقدر عدد أفراد الطبقة الوسطى بنحو ٢٥٠ مليون شخص، فيما يحاول ٢٠ مليونًا آخرين مغادرة طبقة الفقراء والاندماج في الطبقة الوسطى عبر استفادتهم مما يوفره

التعليم من فرص عمل مختلفة، حيث أراد مخططو الاقتصاد الهندي تحقيق التوازن بين متطلبات السوق، وتطوير أدوات ووسائل الإنتاج، فقد وضع المخططون أهدافًا منشودة بأن يصبح الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصادات العالم بحلول عام ٢٠٢٠.

ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي يتوقع "أن يتفوق الاقتصاد الهندي الذي يحتل حاليًّا المرتبة السابعة عالميًّا على كل من الاقتصاد البريطاني صاحب المرتبة الخامسة حاليًّا والاقتصاد الفرنسي صاحب المرتبة السادسة، مع وصول الناتج المحلي الإجمالي للهند إلى ٣,٢٩ تريليون دولار، مقارنة بـ ٢,٩٩ تريليون دولار حاليًّا، فيما يتوقع أن يبلغ البريطاني ٢,٩٢ تريليون دولار والفرنسي ٢,٨٥ تريليون دولار" [١٦].

ويحظى الاقتصاد الهندي بإشادة صندوق النقد الدولي الذي توقع "أن يسجل الاقتصاد الهندي نموًّا في عام ٢٠١٧ يصل إلى ٧,٩ % وفي عام ٢٠١٨ بنسبة ٧,٦ %، وذلك صعودًا من نمو مقدر في العام ٢٠١٦ بنحو ٦,٢ %، وهو أعلى معدل نمو متوقع في الاقتصادات العالمية المتقدمة والصاعدة حتى ٢٠١٨" [١٧] ويقدر اتحاد المصدرين الهندي" بأن صادرات الهند قد ترتفع ٢٠% في السنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس آذار ٢٠١٩ لتبلغ نحو ٣٥٠ مليار دولار" [١٨].

ويعتقد الخبراء، "أن الهند ستواصل تفوقها على الصين في السنوات القادمة، بمعدل نمو سنوي يناهز ٧ % حتى عام ٢٠٢٤ وفي حال بقاء معدلات النمو مرتفعة على هذا النحو فإن الاقتصاد الهندي سيصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بقيمة تعادل ٥ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وأن يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثانية في العالم في عام ٢٠٥٠ بحجم يبلغ ١٢٨ , ٤٤ تريليون دولار بعد الصين التي

ستزيح الولايات المتحدة من هذه المرتبة وسيبلغ حجم الناتج المحلي للصين نحو ٥٨,٤٩٩ تريليون دولار" [١٩].

وتوضح التجربة الهندية بأن الاهتمام بالزراعة والعلوم الزراعية، وتحسين وتهيئة البنية التحتية للزراعة من أنظمة وسياسات زراعية وقروض وإعانات، من شأنه أن يضاعف أهمية ودور هذا القطاع في تأمين الأمن الغذائي، وأن يكون أحد المصادر الرئيسة للدخل القومي.

التجربة الكندية في الزراعة

تعد كندا أيضًا نموذجًا زراعيًّا مختلفًا من حيث الإنتاج الزراعي والحيواني وتأمين الغذاء، حيث تقوم مؤسسة الزراعة والغذاء الحكومية بالإشراف على سياسات الدولة الزراعية، حيث تعد حقول القمح والشعير والبقوليات أكبر ما يميز كندا في هذا المجال، وتعد من مصادر الغذاء الرئيسة لأمريكا وأوروبا أيضًا، وكذلك دول في شرق آسيا، حيث تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو (٧٣٠،٠٠٠) هكتارا، حيث تسهم الزراعة بـ ٣ % فقط من إجمالي الإنتاج المحلي، إذ يوجد في كندا نحو ٢٨٠،٠٠٠ مزرعة، يبلغ متوسط حجم المزرعة الواحدة منها ٢٤٢ هكتارًا، وتحتل كندا المركز العالمي الأول في إنتاج الأخشاب، حيث تمتلك الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات ٩٠% من أراضي الغابات، التي تؤجر للشركات الخاصة.

والزراعة تشمل القمح والشعير والذرة وفول الصويا والبقول والبنجر، والثروة الحيوانية تشمل الماشية حيث تمتلك كندا منها (١٢،٧١٧) مليون، وكذلك صيد الأسماك الذي يعد من أبرز سمات الاقتصاد الكندي نظرًا لتمتعها بسواحل طويلة وخلجان متعددة.

وتقدم كندا دعمًا للسكان العاملين في الزراعة كقروض وإعانات، وتستقطب العمالة المتخصصة في هذا القطاع، ففي عام ٢٠٠٠،صرفت كندا تقريبًا ٤,٦ بليون دولار كندي على دعم الصناعات الزراعية ووفقًا لإحصاءات عام ٢٠١١ تمتلك كندا ثروة حيوانية كبيرة تتمثل في"الأبقار والعجول ١٢،٧٨٩،٩٦٥ / الأبقار الحلوب ٩٦١،٧٢٦ /الأغنام والحملان ١،١٠٨،٥٧٤ / الماعز ٢٥٥،٤٦١ / الخيول والمهور ٣٩٢،٣٤٠ / الدجاج ٩٤،٤٢٢,٧٠٩ / الدجاج البياض ٢٢،٠٨٦،٧٥٩ / الديك الرومي ٨،٠٢١،٥٠٠" [٢٠].

ويعد زيت الكانولا، الذي يستخرج من بذور اللفت في كندا منذ أوائل السبعينيات، أكبر صادرات كندا الزراعية، حيث وقعت الصين وكندا مذكرة تفاهم تمدد صادرات زيت الكانولا إلى عام ٢٠٢٠ ووفقًا لأرقام الحكومة الكندية، فإن "صادرات زيت الكانولا إلى الصين قدرت بملياري دولار كندي في عام ٢٠١٥ أو ما يزيد على ثلث صادرات الأغذية الزراعية الكندية إلى الصين والتي بلغت ٥,٦ مليار دولار" [٢١].

ونلاحظ أن نجاحات هذه الدول في مجال تأمين الأمن الغذائي اعتمدت بشكل رئيس على الابتكارات والأبحاث والتخصّصات الجامعية والإعانات والقروض وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث تم الاهتمام بمختلف مجالات العلوم الزراعية، والهندسة الزراعية والتنوع البيولوجي والهندسة الحيوية وتربية الماشية وعلم مكافحة الحشرات وغيرها.

روسيا وسياسة إنتاج القمح

إن روسيا بالرغم من إمكاناتها الوفيرة من النفط والغاز، إلا أنها أولت القمح اهتمامًا أكبر ودخلت في صراع وبحث عن أسواق خارجية، لأنها تتنج كمًّا كبيرًا من

القمح تنافس به دولًا كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، " حيث صدرت روسيا في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ ما يعادل ٣٥,٢ مليون طن من القمح، ما دفع وزير الزراعة الروسي "ألكسندر تكاتشوف" يؤكد بأن روسيا تنوي الحفاظ على مركز الصدارة في مجال تصدير القمح رغم انخفاض الإنتاج، فيما يؤكد المسؤولون الروس نيتهم البقاء في مركز الصدارة في مجال تصدير القمح هذه الفترة، حيث جنت محصولًا قياسيًّا من الحبوب عام ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ ١٣٤,١ مليون طن [٢٢] لتكسر الرقم القياسي الذي سجل في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٨، عندما تم جمع ١٢٧,٤ مليون طن، وبلغ محصول القمح عام ٢٠١٧، لأول مرة في تاريخ البلاد، ٨٥,٨ مليون طن.

وتعد تركيا، ثاني أكبر مشتر للقمح الروسي بعد مصر وأكبر مشتر لزيت دوار الشمس من روسيا، وقد دخلت في خلاف مع روسيا بخصوص تجارة السلع الزراعية منذ منتصف آذار/ مارس ٢٠١٦ حين فرضت ما اعتبرته موسكو رسومًا تعجيزية مرتفعة على الواردات، إلا أن المشكلة حلت بين الطرفين في حينه، فيما "زادت روسيا صادرات القمح إلى تركيا إلى ١٠٥ آلاف و٣٠٠ طن في مايو/ أيار ٢٠١٦ من ٥٨ ألفًا و٤٠٠ طن في أبريل/ نيسان ٢٠١٦" [٢٣].

إن التنافس الروسي - الأمريكي يبدو واضحًا في هذا القطاع، حيث "إن محصول الحبوب الكبير في روسيا يشكل السبب الأساسي لانخفاض أسعار القمح في الولايات المتحدة حيث تراجع المزارعون الأمريكيون أمام نظرائهم الروس" [٢٤].

حيث تعمل روسيا على استخدام القمح وتوظيفه في إطار دبلوماسية المعونات الروسية لدول الشرق الأوسط، فقد "ناقشت وزارة الزراعة والطوارئ والمالية الروسية، مسألة إرسال الفائض من القمح من العام ٢٠١٧، إلى بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا،على شكل معونات إنسانية، فى إطار برنامج الأمم المتحدة" [٢٥].

كما أن القمح الروسي بات منافسًا على مستويات دولية، وتمكن من تحقيق تراجع في سوق القمح الفرنسي وحل مكانه في إفريقيا، ولم يبق لفرنسا سوى بضعة أسواق ضئيلة بسبب الاجتياح الروسي للسوق الإفريقي، حيث إن "روسيا تمكنت من تطوير جودة قمحها بشكل واسع وعرضه بأسعار أقل إلى القارة الإفريقية، وأن القمح الروسي أقل سعرًا بقيمة ٣٠ % بمقارنة بالقمح الفرنسي، ونتيجة لحملة تسويق واسعة خاضتها روسيا، والتي تسببت في انخفاض صادرات فرنسا خارج أوروبا من ١٠ ملايين طن إلى ٦ ملايين طن في عام واحد، وهو انخفاض قياسي" [٢٦].

ونتيجة لوضع روسيا الحيوي في إنتاج وتصدير القمح فقد أصبحت تتحكم في أسعاره الخارجية عن طريق المزيد من العرض وبأسعار رخيصة عن المنتجين الأمريكي والأوروبي، "ففي نهاية عام ٢٠١٦، بلغت قيمة صادرات روسيا من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ١٧,١ مليار دولار وبلغت ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧" [٢٧].

وتوزعت الزيادة في صادرات روسيا من الحبوب في الفترة الممتدة من ٢٠١٧/٧/١ إلى ٢٠١٨/٤/٤، إلى ٣١,٢ مليون طن من القمح، بزيادة قدرها ٤١%، و٤,٥ مليون طن من الشعير، بزيادة تقترب من الضعفين، و٤ ملايين طن من الذرة، بزيادة قدرها ١ %، و٢٦٧ ألف طن من المحاصيل الأخرى، بزيادة قدرها ٤١% ، فهذا الحجم من الصادرات جعل روسيا تهتم بشكل علمي بالإنتاج الزراعي عمومًا وبخاصة القمح والشعير والبقوليات، حتى أصبحت المعاهد الزراعية ومراكز الأبحاث الروسية متقدمة جدًّا في هذا الجانب.

وضمن رؤية إستراتيجية فقد اعتمدت روسيا برنامجًا للإنتاج الزراعي متضمنًا " خطة لزيادة حجم إنتاج الحبوب حتى ١٥٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠ وإن هذا الأمر يعني توفير ٥٠ مليون هكتار لزراعة هذه المنتجات، بمحصول نحو ٣ أطنان حبوب من كل هكتار، حيث يجري تنفيذ الخطة على مراحل بداية

من العام ٢٠١٨، يتوقع زيادة الإنتاج حتى ١٠٦ ملايين طن، وفي العام التالي ٢٠١٩ حتى ١٠٨ ملايين طن، ومن ثم ١١٠ ملايين طن عام ٢٠٢٠. وفي السنوات العشر التالية، حتى عام ٢٠٣٠ تخطط الوزارة لزيادة الإنتاج بقدر ٤ ملايين طن سنويًّا، ويتوقع بموجب الخطة زيادة الإنتاج حتى ٢٥ مليون طن من البذور بحلول عام ٢٠٣٠. أما البطاطا فيتوقع أن يرتفع إنتاجها في العام ذاته حتى ٣٢ مليون طن، علمًا بأن مستوى الإنتاج لم يسبق أن تجاوز مؤشر ٢٩ مليون طن، ويتوقع أن تؤدي زيادة الإنتاج إلى رفع حجم صادرات المنتجات الزراعية الروسية حتى ٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥" [٢٨].

لقد دفع تطور الإنتاج الزراعي بالرئيس الروسي بوتين للتطرق لأهمية الإنتاج الزراعي على هامش مؤتمر زراعي في إقليم كروسندار قائلًا: "من الواضح أن الإنتاج الزراعي أصبح مهمًّا أكثر من أهمية إنتاج السلاح، حيث بلغت صادرات القطاع الزراعي نحو ٢٨,٨ مليار دولار، فيما بلغت عائدات صادرات السلاح نحو ١٥,٦ مليار دولار" [٢٩].

وانطلاقًا مما تقدم نلحظ أن روسيا تعمل دائمًا على تعظيم قوتها ونفوذها واستقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي، حيث أعادت بناء قطاع الإنتاج الزراعي والاهتمام به، وتمكينه ودعمه بمختلف الوسائل وبخاصة التقنية " ففي عام ٢٠١٧، زادت قيمة الاستثمارات الزراعية بنسبة ٣,١ % عن عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٣٧٤,٧ مليار روبل (٦,٦ مليارددولار)، حسبما أظهرت البيانات الحكومية. وبينما لا توجد تقديرات للمبلغ المخصص لجلب التكنولوجيا الأجنبية، فإن مثل هذه الواردات يمكن أن تمثل ٢٠-٩٠ % مما يتكلفه المزارعون للحصول على إنتاج جديد، ومع ذلك تسعى روسيا على نحو متزايد إلى الحصول على المعدات والخبرة من الخارج لتوسيع الإنتاج الزراعي." [٣٠]

النموذج السنغافوري

هذا البلد بلد المهاجرين، حيث يصل تعداد سكانه إلى خمسة ملايين، يتشكل ويتوزع، ثقافيًّا وقوميًّا إلى: «٨٠ % من الصينيين، و١٤ % من المالاي، و٨ % من الهنود، و١ % من الأورآسيويين والأعراق الأخرى، ويعد ٤٢ % من سكان الجزيرة من الأجانب الوافدين للعمل أو للدراسة. أما توزيعة الديانات فيه فهي: (٣٣ % بوذية، ١٨ % مسيحية، ١٧,٨% لا دينيين، ١٤,٦ % إسلامية، ٨,٥ % طاوية، ٤ % هندوسية، ٠,٦ % ديانات أخرى» [٣١]. ويكاد نموذج دبي أن يكون نسخة بديلة عنه، لكن النموذج السنغافوري أكثر إتقانًا وحيوية؛ ولهذا يعدُّونها أكبر تعبير عن العولمة، حيث أصبح هذا التنوع واستقطاب الكفاءات والانفتاح على العالم ثروة كبيرة، في وقت تمارس دول عديدة الانعزال والانغلاق الداخلي غير المتوازن، وغير المبرر.

إن مصدر الثروة الحقيقي في كل النماذج المعروفة هو الإنسان المبدع؛ ولهذا إذا لم يستهدف التطوير والتحديث تطوير الإنسان نفسه وتعليمه ورؤيته، وأفكاره وأسلوب حياته، فلن تتقدم الدول والمجتمعات، وإذا لم يقد هذه الأمم والمجتمعات نخبة وقدوة صالحة ومؤمنة، فإنها لن تجرؤ على تحقيق الأهداف العظيمة، وتوفير التحولات المهمة؛ فتمثل الأفكار وتطبيقها مهمة العظماء رفيعي الشأن؛ فإن القدوة المقرونة بالعمل والإنجاز والتنفيذ وفقًا لخطة إستراتيجية مدروسة ستحقق أهدافها وإن واجهتها الصعاب والتحديات وعليه، فإنني أرى أن مهنة التعليم والتدريب تعدُّ جوهر عمليات التطوير التي تبحث عنها الأمم الحية، التي اعتنت بها بشكل يفوق غيرها، واستطاعت من خلالها صناعة المعجزات الاقتصادية.

ويؤكد «لي كوان يو» زعيم سنغافورة وقائد نهضتها، أن «الدول تنهض بالتعليم، وهذا ما بدأت به عندما تسلمت الحكم في دولة فقيرة جدًّا، اهتممت بالاقتصاد أكثر من السياسة، وبالتعليم أكثر من نظام الحكم، فبنيت المدارس والجامعات،

وأرسلت الشباب إلى الخارج للتعلم، ومن ثم الاستفادة من دراساتهم لتطوير الداخل السنغافوري» [٣٢]؛ فقد ركز «لي كوان يو» على أربع محطات رئيسة، أعتقد أنها جوهر عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في بلده، ولكن رؤيته كانت مبنية على قراءة جيوسياسية لمكانة سنغافورة ومكانها، وأيضًا مكانتها الجيواقتصادية، بين دول وأمم وقارات صاعدة؛ ولهذا كانت فكرة النهضة السنغافورية تقوم باعتقادي على رواكز رئيسة، هي: أولًا: الاقتصاد النوعي، أي الاقتصاد الذي يحتاج إليه الإقليم والعالم، والذي يعزز الميزة التنافسية لسنغافورة، ووجد أن التقنية المتطورة والدقيقة مسرح جديد وقيمة جديدة للاقتصاد السنغافوري، وأيضًا منافس إقليمي ودولي، وعليه برزت سنغافورة بوصفها علامة بارزة في الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بالتقنية المتقدمة؛ ولهذا استطاعت سنغافورة أن تكون واحدة من المراكز العالمية التي تتوجه إليها الأعمال ورجال المال، ناهيك عن الاستفادة وتوظيف مكانة سنغافورة في «تجارة الترانزيت»، ومعظم عمليات النقل الجوي والبحري، والأكثر من ذلك أصبحت وجهة حقيقية لقطاع البنوك والمصارف العالمية.

ثانيًا: تنمية الموارد البشرية العالمية وتطويرها، فقد أدرك «لي كوان يو»، أنه ومن دون موارد بشرية ذات مواصفات عالمية، لا يمكن اجتذاب الاقتصادات العالمية؛ فعلى الرغم من شح الموارد الطبيعية وضعف مصادر الطاقة والفقر الواسع، وجميعها لا تمنحه ولا تعطيه أملًا بأن يؤسس لنهضة منافسة، إلا أنه أدرك أن الاستثمار في الإنسان السنغافوري ضرورة رئيسة، ومخاطرة محسوبة، واستثمار سيؤدي إلى تحقيق نجاح استثنائي يسعى إلى وجوده وجعله حقيقة. وقد وجد في مواطنيه بعد توجيههم وإدارتهم وتهيئة البنى التحتية الملائمة لهم، إقبالًا نوعيًّا على التطور وامتلاك المعارف المالية والإدارية والمحاسبية، وكانت مراهنته على مواطنيه وفقًا لمعرفتي مبنية على عدة قواعد رئيسة هي:

أولًا: أنه لا مجال للتقدم والتطور دون دعم توجهاته والالتزام بها **وثانيًا**: أن ما يقوم به هو لخدمة وطنه ومواطنيه ولإفادتهم، وانتشالهم من حالة الفقر التي يعيشونها، فهم قوة التغيير، وهم المستفيد أولًا وأخيرًا، وقد كانوا داعمين لتوجهاته.

كان جوهر عقيدته في بناء الرأسمال البشري، والتركيز على منظومة القيم، ما سمّاه القيم الآسيوية، لأنه يدرك أن القيم تشكل جوهر التطور، فأي عمل لا تسنده منظومة من القيم، لا يستطيع المقاومة أو البقاء، وقد وفر لذلك كله أسسًا تعليمية حقيقية، كمعاهد الإدارة والأعمال والتقنية.

وثالثًا: كان يعلم أن الاستثمار الأجنبي لن يأتي إلا في بيئة آمنة ومستقرة من الناحيتين القانونية والأمنية؛ ولهذا صيغت وعدلت القوانين لتتلاءم مع متطلبات التطور الجديدة، وتم تطبيق القانون وتنفيذه بقوة، ودون تمييز. وأوجد لجانًا متخصصة مهمتها الرئيسة استشراف التغيرات العالمية والاقتصادية، والاستفادة منها في تطوير التشريعات؛ لتكون سنغافورة سباقة في هذه المجالات، حيث اكتسبت سنغافورة سمعة عالية الجودة في هذه المجالات على المستوى العالمي، أسهمت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بقوة.

ورابعًا: كان «لي كوان يو» يرى أن النهضة لا تتحقق ولا تمضي إلى وجهتها، طالما هناك فساد وبيروقراطية، وكان محاربًا عنيدًا للفساد، لدرجة أصبح الفساد من الجرائم الخطرة التي يعاقب عليها القانون في سنغافورة، وأصبحت سنغافورة يشار إليها بالبنان على المستوى العالمي، بأنها من بين أقل الدول تضررًا بالفساد، وكانت وجهة نظره تقوم على أن محاربة الفساد تتم بالتطبيق الأمثل للقانون، وأيضًا بالشفافية والرقابة والمحاسبة، دون استثناء لأحد مهما كان أو علت مكانته وفقًا لمبدأ (من أين لك هذا؟) مع الشخصيات العامة التي استثرت بشكل لافت للاهتمام، حتى أصبحت سنغافورة وجهة المنظمات الدولية والحكومية وأعمال الحوكمة والتدريب على آليات محاربة الفساد،

وخاصة الهيئات الدولية التي تقدم قروضًا للدول الفقيرة، حيث بات من شروط الموافقة على هذه القروض، تكليف مجموعات لأخذ دورات متخصصة في سنغافورة في محاربة الفساد الإداري والمالي بطرق قانونية وتشريعية وتقنية، حيث حازت سنغافورة المرتبة الخامسة في التصنيف العالمي لمؤشر الفساد الإداري المنخفض لعام ٢٠١٣م؛ ما يدل على ضعف درجة الفساد الإداري في هذا البلد، إضافة إلى مخططات وقائية تحول أيضًا دون نشوء الفساد، وقد لعب مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB) الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد دورًا مؤثرًا نظرًا للصلاحات التي تفوق صلاحيات الوزراء وكان السبب في هذا النجاح هو تصميم منظومة من التشريعات القانونية ضد الفساد والتنظيمات الإدارية التي تحول دون وقوعه ولعل مرتكزات محاربته للفساد كانت بصرامته في التعامل القانوني مع الفساد والفاسدين، والاستفادة من تجارب الدول والمجتمعات الأخرى والعمل على تبسيط الإجراءات للحيلولة دون ولادة شفرات إدارية يطل منها الفساد، والأهلية الأخلاقية والتقييمية للعاملين.

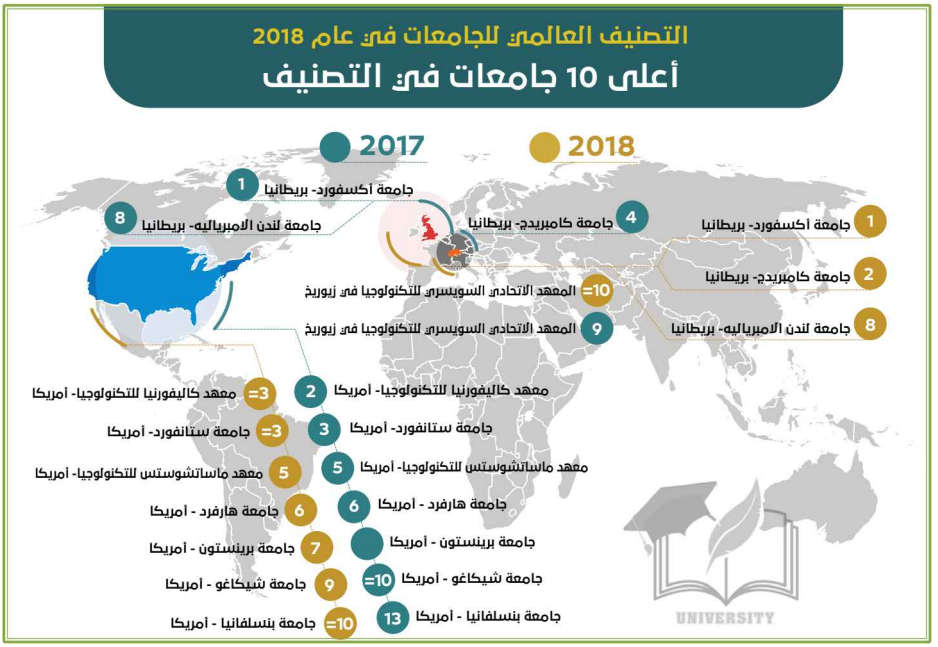

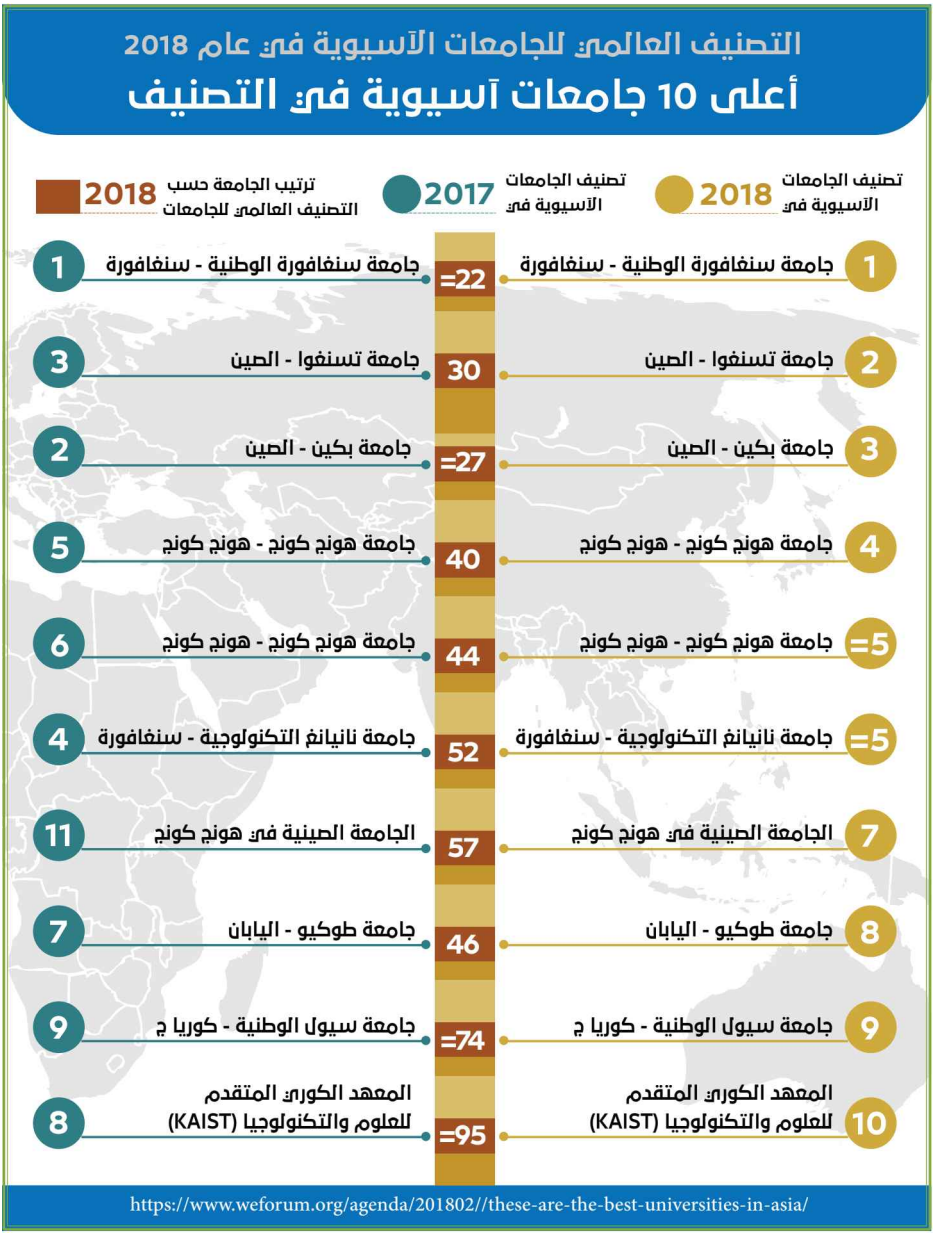

هذه الأعمدة الأربعة الرئيسة في البناء الاقتصادي، قابلتها أربعة أخرى رئيسة، فيها مميزات كبيرة تميل لمصلحة سنغافورة، حيث حدد القطاعات

الصناعية التي يمكن النجاح فيها والتركيز عليها، والتي تصبح فيها سنغافورة بلدًا منافسًا على المستوى العالمي، وهذه القطاعات، هي: أولًا: بِناء السفن وصناعتها، وثانيًا: هندسة المعادن، وثالثًا: الكيمياويات، ورابعًا: الأدوات الكهربائية. واللافت للانتباه أن سياسته تلك آتت أكلها، حيث تم اجتذاب عديد من الشركات العالمية في هذه القطاعات، وخاصة في قطاع النفط، فجاءته شركتا (شل) و(أيسو)، وتم إنشاء المصافي النفطية ومصانع التكرير، لدرجة أن سنغافورة في بداية التسعينيات أصبحت ثالث أكبر مركز تكرير للنفط على مستوى العالم، واضعة اسمها إلى جانب «هيوستن، ونوتردام)، «وأصبحت ثالث مركز تجاري عالمي لتجارة النفط بعد (نيويورك ولندن)، وأصبحت من بين أبرز المنتجين الرئيسين في العالم للبتروكيماويات» [٣٣]، «فانخفضت مستويات البطالة إلى ما دون ٣%، وارتفع الناتج المحلي من ٧ مليارات دولار عام ١٩٦٠م، إلى ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م، وارتفع دخل الفرد من ٤٥٠ دولارًا إلى ٣٠ ألف دولار سنويًّا في الفترة نفسها. وفي عام ٢٠١٣ بلغ الناتج القومي الإجمالي لسنغافورة ٢٩٧,٩ مليار دولار، لدولة يبلغ عدد مواطنيها ٥,٤ مليون نسمة، وفي العام نفسه ٢٠١٣ بلغ معدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في سنغافورة ٦٤،٥٨٤ دولارًا، لتحتل سنغافورة الترتيب الثالث على العالم». [٣٤]

واللافت أيضًا أن لي كوان يو إثر مشاركته في منتدى التنافسية في الرياض عام ٢٠٠٨م، استعرض تجربته في بناء دولة من لا شيء، فقال: «إن ما تعلمناه هو أن نفترض أن كل طفل فريد في نوعه، وعلينا أن نضمن له الحرية في اختيار خطه في الحياة، وقد أوجدنا معابر للموهوبين؛ لأننا بحاجة إلى المبدعين في كل المجالات والفنون والعلوم، وأن نضمن التنوع لسكاننا ومواهبهم؛ فالمعرفة مقدسة. ويتوجه ٩٨% من الناس للمدرسة لدخول قطاع محدد، ويجب على النظام التعليمي أن يسمح لهم بذلك، وعلى الدولة أن تقرر ماهية الأفراد الذين تريد أن تنتجهم؛ فنحن

مثلًا في مرحلة من المراحل قررنا إنتاج المهندسين للحاق بالركب الصناعي، أما الآن فهناك مَنْ يتطلعون إلى الإدارة والفنون؛ لأن فيهما فرصًا أكبر للتطور، والسر في نظامنا التعليمي أنه مبنيٌّ على قاعدة تقول لا تقمع الفضول عند الأطفال، ولا تسكت صوتهم وأعطهم حرية التعبير». [٣٥]

وفي رسالة توجيهية لنا هنا في المملكة، قال أيضًا: «أريدكم أن تقيموا صناعات تسمح لمواطنيكم بالاستثمار فيها، ولا بد أن ترسلوا أبناءكم للعمل في الدول المتقدمة، ثم العودة إلى تأسيس أعمال صناعية ومصارف إسلامية جديدة في بلدكم؛ فالمهم أن تتعلموا كيفية استثمار احتياطكم النفطي وكيفية إدارة مواردكم لتحقيق أكبر فائدة ممكنة». [٣٦]

وتؤكد هذه النماذج، وبما لا يقبل الشك، أن الاستثمار في الأوطان وبناء الإنسان، هو الأمثل دائمًا، وأن الاعتماد على الآخرين من أجل البقاء والحياة، مسألة غير منطقية، فقد كانت سنغافورة باستطاعتها البقاء تحت إدارة التاج البريطاني، غير أنها وجدت الإرادة الوطنية الكافية لبناء النموذج الوطني، ووجدوا إرادة شعبية داعمة، عندما شعرت بصدق الأهداف؛ لأن هذه الخطط وهذه النهضة كانت لهم، فقد ضحوا من أجل بلدانهم وشعوبهم، ضحوا بمنطقية وواقعية وتخطيط سليم، ولم يعيروا الإعلام أدنى اهتمام منهم؛ لأن أشخاصهم وذواتهم ذابت في إطار حلمهم الوطني ولحمتهم الوطنية، على العكس من شعوب الشرق الأوسط التي يطربها القول، ولا تدرك محاسن الفعل والعمل.

يقول لي كوان يو: «لم أقم بالمعجزة في سنغافورة، أنا قمت بواجبي نحو وطني؛ فخصصت موارد الدولة للتعليم، وغيرت مكانة المعلمين من الطبقات الدنيا في المجتمع إلى المكان اللائق بهم، وهم من صنع المعجزة التي يعيشها المواطنون الآن». [٣٧]

وقد فتح «لي كوان يو» سنغافورة للمبدعين والمطورين وأصحاب رؤوس الأموال، وجعلهم مواطنين في بلد يعشق التنوع، ويدرك أهميته، لم يخف وهم الخصوصية، بل على العكس من ذلك، أنشأ دولة بمؤسسات ثابتة وقيم عصرية، وتعليم نوعي، وإنسان جديد، ومع ذلك كله ظل أمينًا لهوية بلده وثقافتها.

كنت عندما سمعت عن تجربته في الثمانينيات، وكيف كانت سنغافورة بلدًا يتردد اسمه على كل لسان، وكان عديد من الشباب يتطلعون للذهاب إلى هذا البلد النوعي، وكيف كانوا مشدودين تجاه هذا المنجز الكبير الذي شيده لي كوان على مساحة صغيرة من الأرض، في جزيرة في أقصى الدنيا، كنت وأنا أكمل كتابه باللغة الإنجليزية The Singapore Story :1965 - 2000، أنظر إلى عظمة هؤلاء الأفراد وإخلاصهم وحبهم لأوطانهم، رغم ما يعتري مسيرتهم من أخطاء، إلا أنهم أدركوا طريق الصواب والحكمة، وعملوا على توليد القيم الحية لدى شعوبهم، فأحيوها ووظفوها لبناء نهضة شاملة، لدرجة ازدراء الرشوة، واعتبارها انتقاصًا لكرامتهم وأمانتهم، وكان سؤالي الداخلي: لماذا ونحن أبناء خير أمة أخرجت للناس، وفينا هذا الجمع المؤمن من أبنائنا، لم تراجعت قيمنا، وفيها كل ما يجعلنا الصفوة والخيرة في هذا العالم؟

اكتشفت أن الإنجاز هو الأصل، وأن كلام الليل يمحوه النهار، وأن لواعج الكلام سرعان ما تزول، وأن الصالحات خير وأبقى، وأن الأقمارالمنيرة تبدد عتمة الليل ووحشته، وأن البطولات الذاتية والعرمرمية، يواجهها سؤال ماذا أنجزتم وحققتم؟

إن نهج البحث العلمي السليم هو الطريق الوحيد الذي يجب أن تسلكه الأمم إن هي أرادت الصعود إلى القمة، والصفوف العليا في التقدم والرقي، لأن الأمم الحية التي طرقت أبواب المستقبل بنجاح، اهتمت بالمعلم والتعليم، والتعليم التطبيقي المهني على الخصوص، وأولت العلوم الزراعية والإنتاجية اهتمامًا أكبر، جعلها في منعة وحصانة من الوقوع تحت ضغط الحاجة للدول والمجتمعات الأخرى.